الأونكتاد
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

بيان صحفي

حظر
لا يسمح باقتباس محتويات هذا التقرير أو تلخيصها في الصحافة أو الإذاعة أو التلفزة أو وسائل الإعلام الإلكترونية قبل يوم 18 أيلول/سبتمبر 2001 الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش

(1/00 بعد الظهر نيويورك؛ 19/00 جنيف؛ 22/30 دلهي؛ 02/00، 19 أيلول/سبتمبر طوكيو)

TAD/INF/PR21
18 September 2001

ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة كبرى، لكنه سينخفض هذا العام؛ وتستقر طفرة عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود

شهدت التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر[1] زيادة بلغت 18 في المائة عام 2000 لتسجل رقما قياسيا قدره 1.3 تريليون دولار، لكنه من المتوقع أن تنخفض هذه السنة، وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي 2001[2]، الصادر اليوم عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

والدافع الرئيسي وراء كل من النمو الحاصل في العام الماضي والانخفاض المتوقع هذا العام هي عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، التي تستأثر بحصة كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم كله. لكنه في أعقاب الذروة التي وصلتها هذه العمليات في العام الماضي - حيث بلغت 1.1 تريليون دولار في عام 2000، أي بزيادة قدرها زهاء 50 في المائة عن السنة التي سبقته (انظر الجدول 2). فقد اتخذت اتجاها هبوطياً الآن. ويتصل هذا بدوره بتباطؤ مجمل النمو الاقتصادي.

ويسفر التوسع السريع للاستثمار الأجنبي المباشر عن ازدياد دور الإنتاج الدولي في الاقتصاد العالمي، حيث أصبح "القوة الرئيسية في التكامل الاقتصادي الدولي". حسبما يفيد تقرير الاستثمار العالمي 2001. كما أن الشركات عبر الوطنية[3] البالغ عددها 000 63 في شتى أرجاء العالم، والتي تحرك عجلة الاستثمار الأجنبي المباشر، والشركات المنتسبة إليها الأجنبية التي تعدّ 000 800 شركة، تحدد على نحو متزايد شكل أنماط التجارة، وتضطلع بما يقارب ثلثي التجارة العالمية كلها. لكن الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة يتركزان ضمن أقاليم وأقاليم مجاورة لها، وتعتبر الروابط التجارية، داخل كل إقليم أقوى من روابط الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حد ما.
وكما في السنوات السابقة كانت البلدان العشرة التي تلقت أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك أكبر عشرة مصادر لهذا الاستثمار هي البلدان المتقدمة، فيما عدا بلد أو اثنين من البلدان النامية (الصين وهونغ كونغ، الصين) (انظر الشكلين 1 و2).

وتظل البلدان المتقدمة، التي بلغت الاستثمارات الوافدة إليها أكثر من تريليون دولار بقليل، وبزيادة قدرها 21 في المائة في العام الماضي، المقصد الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تستأثر بما يفوق ثلاثة أرباع المجاميع العالمية. وعلى الرغم من ارتفاع معدل التدفقات إلى البلدان النامية العام الماضي أيضاً، حيث وصلت إلى 240 مليار دولار، فإن حصة هذه البلدان من التدفقات العالمية الوافدة انخفضت على مدى ثلاث سنوات متتالية إلى 19 في المائة، وهو أدنى معدل لها منذ عام 1991. بيد أن البلدان النامية زادت حصتها من التدفقات الراحلة. وذلك من 3 في المائة في أوائل الثمانينات إلى 9 في المائة العام الفائت. وتزداد التدفقات الوافدة إلى أقل البلدان نمواً في العالم البالغ عددها 49 بلدا، لكنها لا تشكل سوى 0.3 في المائة من التدفقات العالمية، وبذا فإنها تعتبر هامشية.

ومن بين التطورات الإقليمية الأخرى السنة الماضية:

- ما زال الثلاثي (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان) يهيمن في كل من **العالم المتقدم** وعلى الصعيد العالمي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة (71 في المائة) والراحلة (82 في المائة). ويرجع ذلك بصورة رئيسية ثانية إلى عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود. وقد احتلت المملكة المتحدة وفرنسا مكان الولايات المتحدة في الاضطلاع بدور المستثمر رقم 1 في الخارج. ورغم أن الولايات المتحدة ما زالت البلد المتلقي الرئيسي في العالم، فإن كلا من التدفقات الواردة إليها والراحلة منها انخفضت العام الماضي بنسبة 5 في المائة و2 في المائة على التوالي. وسبقت ألمانيا المملكة المتحدة لتصبح البلد المضيف الأول في أوروبا وانتقلت إلى المرتبة الثانية في مجال التدفقات العالمية الوافدة أيضاً. وتستأثر المملكة المتحدة للسنة الثانية الآن بمركز البلد الأول في العالم كمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر.

- وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى **أوروبا الوسطى والشرقية**[4] بنسبة 7 في المائة، لتصل إلى 27 مليار دولار. يتركز معظمها في الاتحاد الروسي وبولندا والجمهورية التشيكية، حيث حافظ الإقليم ككل على حصته البالغة 2 في المائة من التدفقات العالمية الوافدة. وبوجه عام، هيمنت على الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حد كبير العمليات التجارية المتصلة بالخصخصة، التي ستتصدر التدفقات الإقليمية الوافدة حتى نهاية 2002 على أقل تعديل. وبعد ذلك، ورغم تفاوت النمط السائد تفاوتا كبيراً من بلد لآخر، فإن الاستثمارات التأسيسية، وعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود الخاصة قد تكون الدافع وراء التدفقات الوافدة على نحو متزايد. وما زال الجزء الأكبر من الاستثمارات يأتي من أوروبا الغربية، سيما من البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. أما الاستثمار الأجنبي الراحل، فقد ازداد بسرعة تفوق سرعة الوافد منه السنة الماضية، حيث وصل إلى 4 مليارات دولار. ويشكل النقل والبترول والغاز الطبيعي والمستحضرات الصيدلانية القطاعات الرئيسية في ميدان التدفقات الراحلة.

- بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى **آسيا النامية**[5] والراحل منها على حد سواء مستويات قياسية السنة الفائتة، وقد تركز معظم ذلك في هونغ كونغ، الصين، التي سبقت الصين نفسها كأكبر الاقتصادات الوطنية المضيفة على الإطلاق في آسيا. وشهدت التدفقات الوافدة البالغة 143 مليار دولار إلى آسيا بمجملها زيادة قدرها 44 في المائة بالمقارنة مع عام 1999؛ وبلغ مجموع التدفقات الراحلة 85 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 140 في المائة. لكنه انخفضت التدفقات الوافدة إلى جنوب شرق آسيا (بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا العشر) وجنوب آسيا. ووصلت التدفقات الوافدة إلى الاقتصادات الثلاثة في شمال شرق آسيا (هونغ كونغ وجمهورية كوريا ومقاطعة تايوان الصينية) 80 مليار دولار، حيث استأثرت الصين بمبلغ 41 مليار دولار، وأقل البلدان نموا التسعة في الإقليم بمبلغ 461 مليون دولار. ويعود الكثير من النشاط الوافد إلى هونغ كونغ والراحل منها إلى الأموال "المودعة مؤقتاً" للشركات عبر الوطنية في هونغ كونغ في انتظار انضمام الصين المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية. وإلى ازدياد "الاستثمار الأجنبي المباشر العابر" عن طريق هونغ كونغ.

- سجلت **أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي** انخفاضاً قدره 22 في المائة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة لتصل إلى مستوى 86 مليار دولار العام المنصرم، وذلك بعد ازديادها ثلاثة أضعاف في النصف الثاني من التسعينات. ويمثل هذا الانخفاض تصويباً لما حدث عام 1999، عندما تأثرت التدفقات الوافدة ببعض عمليات الشراء الكبرى عبر الحدود. وكانت البرازيل (34 مليار دولار) والمكسيك (13 مليار دولار) على رأس قائمة البلدان المتلقية. في حين كانت شيلي أكبر مستثمر في الخارج من بين بلدان الاقليم. وهيمنت الخدمات والموارد الطبيعية في أمريكا الجنوبية، وتصدرت عمليات التصنيع والخدمات المالية القائمة في المكسيك. وحافظت عمليات الاندماج والشراء على أهميتها في عام 2000، واستهدفت قطاع الخدمات في الغالب. وتراجعت التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأرجنتين وشيلي، ويعود ذلك جزئياً إلى أن ثلاث عمليات اندماج وشراء كبرى عبر الحدود أسفرت عن حصول زيادة في

هذه التدفقات في السنة التي سبقت ذلك. وأدى انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي إلى انخفاض الاستثمار في بلدان أندية مثل كولومبيا وبيرو، في حين ارتفعت التدفقات الوافدة إلى فنزويلا في مقابل ذلك.

- وشهدت التدفقات الوافدة إلى **أفريقيا** انخفاضاً قدره 13 في المائة، حيث بلغت 9.1 مليار دولار العام الماضي، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى التباطؤ في جنوب أفريقيا وأنغولا والمغرب. أما ضمن مجموعات البلدان، فقد شهدت أفريقيا جنوب الصحراء، بما فيها الـ 14 بلدا الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وأقل البلدان نمواً الأفريقية البالغ عددها 34 بلداً انخفاضا في هذه التدفقات أيضاً، وظل الوضع على حاله دون أي تغيير في شمال أفريقيا وحدها. وتعتبر جنوب أفريقيا البلد المصدّر رقم 1 للاستثمار الأجنبي المباشر في القارة كلها، حيث استأثرت بنسبة 40 في المائة من التدفقات الراحلة التي بلغت 1.3 مليار دولار السنة الماضية. أما أهم البلدان المضيفة فكانت أنغولا ومصر ونيجيريا وجنوب أفريقيا وتونس بهذا الترتيب.

الشركات عبر الوطنية الرئيسية

ظل "الثلاثي"، الذي تقع فيه مقرات 91 شركة من الشركات عبر الوطنية الأولى في العالم البالغ عددها 100 شركة عبر وطنية غير مالية، المصنفة بحسب الأصول الأجنبية عام 1999 يتصدّر القائمة، لكنه انضمت *ثلاث شركات من البلدان النامية إلى القائمة للمرة الأولى (انظر TAD/INF/PR29)*. وتحتل المرتبة الأولى في القائمة شركة جنرال الكتريك (الولايات المتحدة) للسنة الرابعة على التوالي، وقفزت إكسون موبيل (الولايات المتحدة) من المرتبة الخامسة إلى الثانية. وظلت مجموعة رويال دتش/شل (هولندا/المملكة المتحدة) في المرتبة الثالثة، في حين انتقلت شركة جنرال موتورز (الولايات المتحدة) من المرتبة رقم 2 إلى المرتبة رقم 4. وانضمت شركة توتال فينا المساهمة المغفلة (فرنسا) إلى الشركات العشر الرئيسية الأولى، حيث قفزت من المرتبة 32 في عام 1998 إلى المرتبة رقم 8 في 1999. وما زالت شركة فورد موتورز (الولايات المتحدة) وشركات تويوتا موتور (اليابان) وديملر - بنز المساهمة المحدودة (ألمانيا) وآي بي. إم (الولايات المتحدة) وبريتيش بتروليوم (المملكة المتحدة) من بين أكبر 10 شركات في العالم، رغم تغيّر ترتيبها.

وازدادت الأصول الأجنبية للشركات المائة الأولى بنسبة 10 في المائة، لتصل إلى 2.1 تريليون دولار، وحصلت أكبر ثلاث زيادات في الأصول الأجنبية، حسبما تفيد التقارير، في أصول شركات النفط. وزادت الشركات عبر الوطنية من الولايات المتحدة حصتها من المجموع الإجمالي للأصول الأجنبية من بين المائة شركة الأولى بنسبة 6 في المائة. وظلت حصة الشركات عبر الوطنية من الاتحاد الأوروبي مستقرة إلى حد ما منذ عام 1990، لكن الحصة النسبية لأكبر بلدان الاتحاد الأوروبي - ألمانيا وفرنسا وإسبانيا - ازدادت زيادة كبيرة ضمن هذه المجموعة الإقليمية. وارتفعت حصة اليابان من الأصول الأجنبية للمائة شركة الأولى بنسبة 28 في المائة على مدى العقد الماضي، مما يدل على استدامة توجه الشركات اليابانية نحو الخارج.

وارتفعت المبيعات الأجنبية الإجمالية بنسبة 3 في المائة، لتصل إلى 2.1 تريليون دولار، مع انخفاض حصة الشركات عبر الوطنية من الولايات المتحدة بين الشركات المائة الأولى وازدياد حصة الاتحاد الأوروبي، وخصوصاً بسبب نشاط الشركات الألمانية.

وانخفضت للمرة الأولى معدلات العمالة الأجنبية الإجمالية بنسبة تقارب 8 في المائة، في حين ارتفع معدل العمالة الإجمالي بنسبة 4 في المائة، مما يشكل انعكاس الاتجاه السابق المتمثل بانخفاض معدل العمالة الإجمالي وارتفاع العمالة الأجنبية. بيد أن عدداً من الشركات عبر الوطنية، وعلى رأسها ماكدونالدز، وجنرال موتورز وسيمنس، زادت زيادة كبيرة من عدد عمالها الأجانب.

وهيمنت على قائمة الشركات المائة الأولى الصناعات الأربع نفسها التي كانت تهيمن في السنوات الماضية، وهي صناعة الالكترونيات والمعدات الكهربائية، والسيارات، والتنقيب عن النفط وتوزيعه، والأغذية والمشروبات (حيث تستأثر الصناعات الثلاث الأولى منها بأكثر من 50 شركة من الشركات المائة).

وتؤكد قائمة أكبر الشركات عبر الوطنية التي ضمت 50 شركة من الاقتصادات النامية عام 1999 (انظر TAD/INF/PR29) تزايد الأنشطة عبر الوطنية لهذه الشركات، كما يتبين من الزيادة الملحوظة في أصولها ومبيعاتها الأجنبية بعد النكسة التي شهدتها عام 1998، حيث ارتفعتا بنسبة 18 في المائة و12 في المائة على التوالي. لكن العمالة الإجمالية انخفضت مرة أخرى بنسبة 27 في المائة، في حين لم تنخفض العمالة الأجنبية إلا بنسبة 4 في المائة فحسب. وكما في السنوات السابقة، فإن أهم هذه الشركات هي من آسيا، وظل التكوين الصناعي لقائمة الشركات الخمسين الأولى دون أي تغيير، حيث استأثرت التكتلات ذات الأنشطة المتنوعة في عدد كبير من الصناعات بحصة الأسد من الأصول الأجنبية المختلطة إضافة إلى العمالة الأجنبية. أما من حيث إضفاء البُعد عبر الوطني على الأنشطة، فتحتل صناعات الأغذية والمشروبات رأس القائمة، تتبعها شركات متنوعة كالالكترونيات والمعدات الكهربائية والبناء.

وتعتبر الجهود الرامية إلى تدويل الشركات عبر الوطنية الخمسة والعشرين من أوروبا الوسطى والشرقية حديثة العهد إلى حد ما، لكنها تتزايد باطراد. فقد أوشك عدد من هذه الشركات على احتلال مكانة بارزة خاصة بها كأطراف فاعلة في شبكات الإنتاج الدولي. وتنتمي الشركات الخمس والعشرون الأولى إلى 9 من بلدان الاقليم البالغ عددها 19 بلداً. وتتمثل أكثر ما تتمثل من بين هذه الشركات عبر الوطنية صناعات النقل والتعدين، والنفط، والغاز، والمواد الكيميائية والمستحضرات الصيدلانية.

مؤشر "الانتشار عبر الأوطان" للشركات عبر الوطنية، البلدان المضيفة

يتتبع *تقرير الاستثمار العالمي 2001* "مؤشر الانتشار عبر الأوطان" للشركات عبر الوطنية. إن هذا المؤشر، وهو متوسط معدلات الأصول الأجنبية إلى إجمالي الأصول، والمبيعات الأجنبية إلى إجمالي المبيعات، والعمالة الأجنبية إلى إجمالي العمالة، يمثل البُعد الأجنبي للأنشطة الإجمالية لشركة من الشركات. وقد انخفض هذا المؤشر في عام 1999، لكنه من المتوقع أن يرتفع ثانية. وهو ينبئ بعدد من الاتجاهات:

- تفاوت الانتشار عبر الأوطان بحسب الصناعات تفاوتاً كبيراً، حيث تحتل وسائل الإعلام المرتبة الأولى والتبادل التجاري المرتبة الأخيرة في هذا المؤشر. وقد حظيت الأغذية والمشروبات بمعظم المكاسب، والمواد الكيميائية بأقلها. وشهدت كافة الصناعات عدا صناعة السيارات ارتفاع مؤشرات الانتشار عبر الأوطان لصناعات بعينها بأكثر من 50 في المائة. لكن الاتجاه نحو التوحيد والتكتل على نطاق العالم الذي يبرز في صناعة السيارات يجعلها مرشحة على الأرجح للمزيد من الانتشار عبر الأوطان.ويعكس الارتفاع في مؤشر البلدان النامية مثابرة هذه البلدان على عملية الانتشار عبر الأوطان، حتى في السنوات التي تعاني فيها من الأزمات.

- الظهور التدريجي أيضاً للشركات عبر الوطنية الكبيرة العاملة في مجالات المرافق العامة والبيع بالتجزئة والاتصالات. وقد ساهمت هذه الشركات بما تملكه تقليدياً من حوافظ مالية كبيرة من الأصول المحلية، في تراجع وسطي مؤشر الانتشار عبر الأوطان للشركات المائة الأولى. وبالنظر إلى تزايد تحرير بيئة السياسات العامة التي تعمل فيها هذه الشركات، فإنه يمكن توقع ازدياد انتشارها عبر الأوطان على مدى العقد المقبل.

ويبحث *"التقرير"* أيضاً مؤشر الانتشار عبر الأوطان للبلدان المضيفة، الذي تقاس بواسطته الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد ما والذي تم تقديره بالنسبة لـ 23 بلداً متقدماً و19 بلداً من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية. ويتم حسابه باعتباره متوسط أربع حصص هي: التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر بصفتها نسبة مئوية من إجمالي تكوين رأس المال الثابت الإجمالي؛ ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛ والقيمة المضافة للشركات المنتسبة الأجنبية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛ والعمالة لدى الشركات المنتسبة الأجنبية كنسبة مئوية من العمالة الإجمالية. ومن بين الاقتصادات المضيفة، تعتبر هونغ كونغ، الصين، أشد الاقتصادات انتشاراً عبر الأوطان، في حين تحتل نيوزيلندا المرتبة الأولى بين البلدان المتقدمة. وعادة ما يكون المؤشر أعلى في البلدان النامية مما هو عليه في البلدان المتقدمة، مما قد يدل على وجود فوارق في قوة المؤسسات التجارية المحلية في الأخيرة منها. وتعتبر هنغاريا أشد بلدان أوروبا الوسطى والشرقية انتشاراً عبر الأوطان.

وتكشف الاستنتاجات القائمة على المؤشر توجهات محتملة في مجال السياسات العامة للبلدان بمواصلة السعي للحصول على الاستثمار الأجنبي. وتتجه الصناعات التي تستخدم الابتكارات بكثافة مثل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات إلى اكتساب المزيد من البُعد عبر الوطني. وتساعد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات البلدان النامية على استضافة الأنشطة ذات التقنية الرفيعة. وكلما كانت الصناعات متقدمة تكنولوجيا، كلما ميّزت شركاتها بصورة أكبر بين "الأغنياء" و"الفقراء" في اختيار المواقع، مما يسفر عن مستوى عالٍ من تركز الاستثمار الأجنبي المباشر.

مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد: جديد هذه السنة

كما يتبيّن من *تقرير الاستثمار العالمي 2001* للمرة الأولى، فإن مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد يصوّر قدرة البلدان على اجتذاب مثل هذا الاستثمار، بعد مراعاة حجمها الاقتصادي وقدرتها على المنافسة. ويشكل المؤشر على نحو أدق، متوسط ثلاثة معدلات، حيث يظهر حصة كل بلد من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بالنسبة إلى حصصها في الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة والصادرات. وعليه فإن قيمة تبلغ "الواحد" في هذا المؤشر تعني أن حصة البلد من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي تطابق وضعه الاقتصادي من حيث المعدلات الثلاثة.

ويظهر المؤشر تفاوتاً كبيراً في جاذبية البلدان بالنسبة للشركات عبر الوطنية. إذ أن خمسة بلدان تعدّ "متوازنة" (أي أن مؤشرها "واحد")، من حيث حصصها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد التي تتطابق تماماً مع متوسط حصصها من الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة والصادرات العالمية وهي: كوستاريكا، والسلفادور، وهنغاريا، وماليزيا وسلوفاكيا. وبوجه عام، فإن البلدان ذات الاقتصادات القوية والمفتوحة تتصدر القائمة في المؤشر، غير أن بعض البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة، ولكنها تملك ثروات كبيرة من الموارد الطبيعية، تحتل مكان الصدارة في المؤشر أيضاً، مثل أنغولا وموزامبيق. وفي بعض الأحيان تدفع العوامل

الاقتصادية والسياسات العامة البلدان الى مرتبة أدنى مما يتوقع لها استناداً إلى عناصر القوة الاقتصادية المتجسدة في المؤشر. وتحتل بلدان أخرى، المرتبة الأخيرة (كاليابان وجمهورية كوريا)، رغم أنها تتمتع بوضع اقتصادي متين بصورة إجمالية، لأنها اختارت، فيما مضى، تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها.

وتتماشى التغيّرات الطارئة على المؤشر بين 1988-1990 و1998-2000 مع تلك التي شهدها الأداء الاقتصادي وعوامل السياسات المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر. فقد ارتفع مركز ايرلندا من رقم 46 إلى رقم 3 لأنها استهدفت وجذبت الاستثمار الأجنبي المباشر للارتقاء بمستوى هيكلها التكنولوجي والتصديري. واقترن ذلك بتعزيز مواردها البشرية. ونجحت من خلال هذه العملية في تحويل "اقتصاد متخلف قليل الإنتاجية إلى مركز لأنشطة التصنيع وبرامج الحاسوب الجاهزة اللذين يستخدمان التكنولوجيا بكثافة" حسبما يفيد *تقرير الاستثمار العالمي 2001*. وارتقت مرتبة السويد، وذلك في المقام الأول بسبب التغيّرات التي طرأت على السياسات، من رقم 29 إلى رقم 4 خلال الفترة نفسها.

ويعود بصورة جزئية ازدياد عدد البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المصنفة في مصاف البلدان العشرين الأولى على مدى العقد الفائت إلى الأثر الكبير والمتزايد للتكامل الإقليمي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وكذلك الأمر على المستوى الإقليمي، حيث بلغت قيمة المؤشر للبلدان المتقدمة قرابة ضعف المتوسط العالمي، في حين انحدرت البلدان النامية وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية إلى ما دون هذا المتوسط. وتجتذب كل من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء الاستثمار الأجنبي المباشر بما يكاد يتناسب مع حصصها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، لكن الأولى منها تتلقى حصصاً من الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر بكثير من حصصها من العمالة، في حين تتلقى الأخيرة وتلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قدراً أقل.

يمكن الاطلاع على هذا البيان الصحفي، علاوة على المعلومات المتعلقة بإصدار "تقرير الاستثمار العالمي 2001" (بما في ذلك مقتطفات من التقرير) على شبكة الإنترنت على العنوان التالي:
http://www.unctad.org

للحصول على المزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ Karl P. Sauvant, Director, Division on Investment, Technology and Enterprise Development, tel: +41 22 907 5707, fax: +41 22 907 0498, e-mail: karl.sauvant@unctad.org; Erica Meltzer, Press Officer, tel: +41 22 907 5365/5828; or Alessandra Vellucci, Information Officer, tel: +41 22 907 4641/5828, fax: +41 22 907 0043, e-mail: press@unctad.org.

---

(1) يعرَّف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار ينطوي على مراقبة إدارية لكيان مقيم في اقتصاد ما من قبل مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. وينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على علاقة طويلة الأجل تعكس مصلحة طويلة الأجل لمستثمر ما في كيان أجنبي.

(2) **تقرير الاستثمار العالمي 2001: تشجيع الروابط** (رقم المبيع E.01.II.D.12, ISBN 92-1-112523-5) ويمكن الحصول عليه بسعر 49 دولاراً أمريكياً، وبسعر خاص قدره 19 دولاراً أمريكياً للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك من:

United Nations Publications, Sales Section, Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10, Switzerland, fax: +41 22 917 0027, e-mail: unpubli@un.org,internet: http://www.un.org/publications; or from United Nations Publications, Two UN Plaza, Room DC2-853, Dept. PRES, New York, N.Y. 10017, USA; tel: +1 212 963 83 02 or + 1 800 253 96 46, fax: + 1 212 963 34 89, e-mail: publications@un.org.

(3) تتكون "الشركات عبر الوطنية" من المؤسسات الأم وشركاتها الأجنبية المنتسبة إليها؛ وتعرف المؤسسة الأم بأنها شركة تسيطر على كيان آخر أو كيانات أخرى مقيمة في بلد أو بلدان غير بلدها الأصلي، وذلك عموماً من خلال امتلاك حصة من أسهم رأس المال. وتعتبر حصة لا تقل عن 10 في المائة من أسهم رأس المال عادة العتبة المطلوبة لمراقبة الأصول في هذا السياق.

(4) بما في ذلك بلدان يوغوسلافيا السابقة.

(5) بما في ذلك غرب ووسط آسيا.

الشكل 1: أكبر 10 بلدان متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر، 2000 (بمليارات الدولارات)

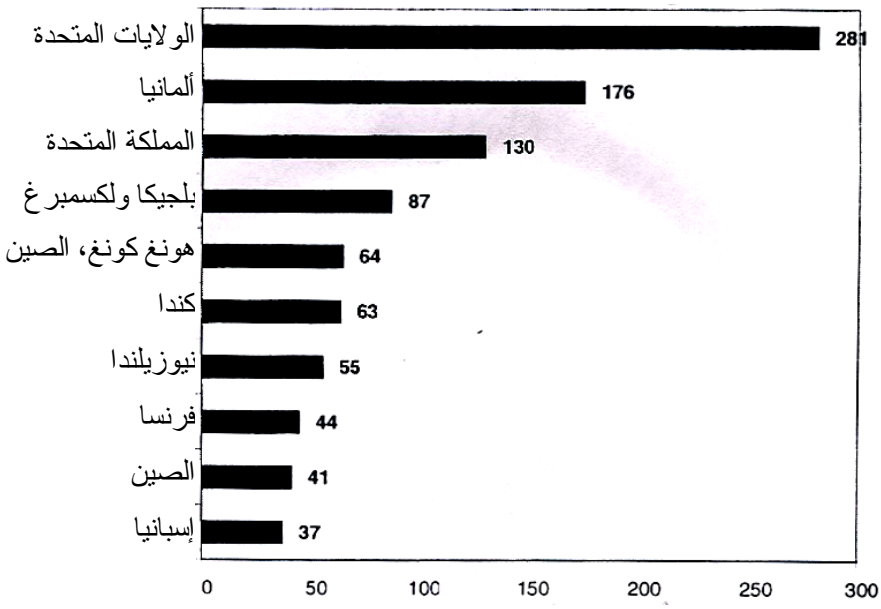

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2001.

الشكل 2: أكبر 10 بلدان مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر 2000 (بمليارات الدولارات)

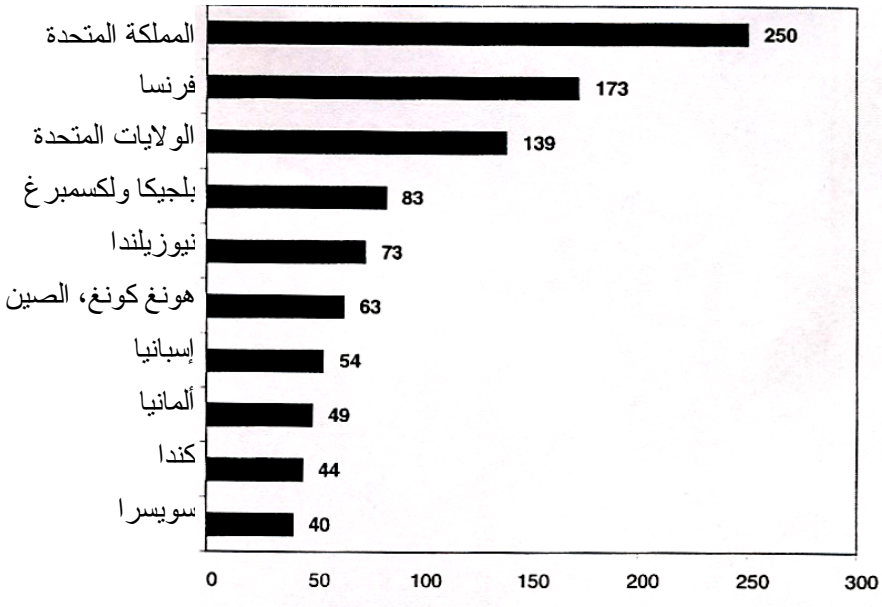

المصدر: الأونكتاد: تقرير الاستثمار العالمي 2001.

الجدول 1- التكوين البلداني للشركات عبر الوطنية المائة الأولى في العالم بحسب مؤشر الانتشار عبر الأوطان والأصول الأجنبية 1990، 1995 و1999
(بالنسبة المئوية)

البلد		وسطي مؤشر الانتشار عبر الأوطان[أ]			الحصة من مجموع الأصول الأجنبية للمائة شركة الأولى			عدد عمليات الدخول		
		1990	1995	1999	1990	1995	1999	1990	1995	1999
الاتحاد الأوروبي		**56.7**	**66.0**	**58.7**	**45.5**	**43.8**	**43.0**	**48**	**39**	**46**
	فرنسا	50.9	57.6	55.7	10.4	8.9	11.6	14	11	13
	ألمانيا	44.4	56.0	49.6	8.9	12.2	12.3	9	9	12
	المملكة المتحدة[ب]	68.5	64.8	76.0	16.8	10.5	9.9	12	10	8
	هولندا[ب]	68.5	79.0	68.2	8.9	8.2	5.3	4	4	5
	إيطاليا	38.7	35.8	50.1	3.5	2.3	2.6	4	2	4
	السويد	71.7	80.6	71.8	2.7	1.7	1.3	5	3	3
	فنلندا	-	-	72.5	-	-	0.5	-	-	1
	اسبانيا	-	-	44.8	-	-	2.5	-	-	2
	بلجيكا	60.4	70.4	-	1	0.9	-	1	2	-
أمريكا الشمالية		**41.2**	**46.0**	**46.2**	**32.5**	**35.9**	**35.2**	**30**	**34**	**28**
	الولايات المتحدة	38.5	41.9	42.7	31.5	33.3	33.3	28	30	26
	كندا	79.2	76.5	92.0	1	2.7	1.9	2	4	2
اليابان		**35.5**	**31.9**	**38.4**	**12**	**15.1**	**15.4**	**12**	**17**	**18**
البلدان المتبقية		**73.0**	**66.9**	**70.4**	**10**	**9.0**	**7.5**	**10**	**10**	**9**
	سويسرا	84.3	83.6	93.1	7.5	6.6	4.6	6	5	4
	استراليا[ب]	51.8	-	69.3	1.6	-	1.5	2	3	2
	هونغ كونغ، الصين	-	-	38.5	-	-	0.3			1
	المكسيك	-	-	54.6	-	-	0.8			1
	فنزويلا	-	44.4	29.8	-	0.4	0.4	-	1	1
	نيوزيلندا	62.2	-	-	0.5	-	-	1	-	-
	النرويج	58.1	-	-	0.4	-	-	1	-	-
	جمهورية كوريا	-	47.7	-	-	0.7	-	-	1	-
المجموع الكلي للشركات عبر الوطنية المدرجة في القائمة		**51.1**	**51.5**	**52.6**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2001.

(أ) احتُسب مؤشر الانتشار عبر الأوطان بصفته متوسط المعدلات الثلاثة التالية: الأصول الأجنبية إلى إجمالي الأصول، والمبيعات الأجنبية إلى إجمالي المبيعات، والعاملون الأجانب إلى إجمالي العاملين.

(ب) بالنظر إلى جنسيتهما المزدوجة تحسب "رويال دتش شل" ويونيليفر" كمدخل حسابي واحد لكل من المملكة المتحدة وهولندا، وتحسبان مرة واحدة في المجموع المتعلق بالاتحاد الأوروبي ومجموع كافة الشركات عبر الوطنية المدرجة في القائمة. وتحسب شركة ريو تينتو المحدودة مدخلاً حسابياً واحداً لكل من المملكة المتحدة واستراليا في المجموع المتعلق بجميع الشركات عبر الوطنية المائة المدرجة في القائمة وتحسب لمرة واحدة.

الجدول 2- مؤشرات مختارة للاستثمار الأجنبي المباشر والانتاج الدولي، 1982-2000

(بمليارات الدولارات والنسبة المئوية)

	(بمليارات الدولارات)			(بالنسبة المئوية)				
	1982	1990	2000	1990-1986	1995-1991	1999-1996	1998	1999	2000
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة	57	202	1 271	23.0	20.8	40.8	44.9	55.2	18.2
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الراحلة	37	235	1 150	26.2	16.3	37.0	52.8	41.3	14.3
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد	719	1 889	6 314	16.2	9.3	18.4	19.8	22.3	21.5
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الراحل	568	1 717	5 976	20.5	10.8	16.4	20.9	19.5	19.4
عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود[أ]	..	151	1 144	26.4[ب]	23.3	50.0	74.4	44.1	49.3
مبيعات الشركات المنتسبة الأجنبية	2 465	5 467	15 680[ج]	15.6	10.5	10.4	18.2	17.2[ج]	18.0[ج]
الناتج الإجمالي للشركات الأجنبية المنتسبة	565	1 420	3 167[د]	16.4	7.2	11.0	3.2	27.2[د]	16.5[د]
مجموع أصول الشركات المنتسبة الأجنبية	1 888	5 744	21 102[هـ]	18.2	13.9	15.9	23.4	14.8[هـ]	19.8[هـ]
صادرات الشركات المنتسبة الأجنبية	637	1 166	3 572[و]	13.2	14.0	11.0	11.8	16.1[و]	17.9[و]
عمالة الشركات المنتسبة الأجنبية (بالآلاف)	17 454	23 721	45 587[ز]	5.7	5.3	7.8	16.8	5.3[ز]	12.7[ز]
الناتج المحلي الإجمالي حسب تكلفة عوامل الإنتاج	10 612	21 475	31 895	11.7	6.3	0.7	0.9-	3.4	6.1
تكوين رأس المال الإجمالي الثابت	2 236	4 501	6 466[ح]	12.2	6.6	0.6	0.6-	4.3	..
ايرادات العائدات ورسوم منح الرخص	9	27	66[ح]	22.1	14.1	4.0	6.1	1.1	..
تصدير السلع والخدمات من غير عوامل الإنتاج	2 124	4 381	7 036[ح]	15.4	8.6	1.9	1.5-	3.9	..

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2001.

(أ) لا تتوفر البيانات إلا منذ عام 1987 وما بعده.

(ب) 1987-1990 فقط.

(ج) استنادا إلى نتيجة تراجع المبيعات مقابل الرصيد الوافد من الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 1982-1998 التالية: المبيعات = 967 + 2.462* من الرصيد الوافد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

(د) استنادا إلى نتيجة تراجع الناتج الإجمالي مقابل الرصيد الوافد من الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 1982-1998 التالية: الناتج الإجمالي = 412 + 0.461* من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد.

(هـ) استنادا إلى نتيجة تراجع الأصول مقابل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للفترة 1982-1998 التالية: الأصول = 376 + 3.594* من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد.

(و) استنادا إلى نتيجة تراجع الصادرات مقابل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للفترة 1982-1998 التالية: الصادرات = 231 + 559* من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد.

(ز) استنادا إلى نتيجة تراجع العمالة مقابل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للفترة 1982-1998 التالية: العمالة = 925 13 + 5.298* من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد.

(ح) بيانات عام 1999.

حاشية: لم تدرج في هذا الجدول قيمة المبيعات العالمية للشركات المنتسبة الأجنبية المرتبطة بشركاتها الأم من خلال علاقات غير سهمية ولا مبيعات الشركات الأم نفسها. وتم تقدير المبيعات والناتج الإجمالي وإجمالي الأصول والصادرات وعمالة الشركات المنتسبة الأجنبية على نطاق العالم كله باستقراء البيانات العالمية النطاق للشركات المنتسبة الأجنبية التابعة للشركات عبر الوطنية في فرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والولايات المتحدة (بالنسبة للمبيعات والعمالة) والبيانات من اليابان والولايات المتحدة (بالنسبة للصادرات)، ومن الولايات المتحدة (بالنسبة للناتج الإجمالي)، ومن ألمانيا والولايات المتحدة (بالنسبة للأصول) استناداً إلى حصص هذه البلدان من الرصيد العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر الراحل.